EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(يناير- مارس 2023)

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي الربع سنوي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية (يناير – مارس ٢٠٢٣)

إعداد

وحدة الرصد والتوثيق ووحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة.

تحرير

محمد عبد الرحمن

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مراجعة لُغوية

ميسون أبو الحسن

تصميم

الوحدة الإعلامية

المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال (يناير- مارس) 2023
- القسم الثاني: مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي
- القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأول من عام 2023
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

شهد الربع الأول من عام 2023، تغييرات ملحوظة وغير متوقعة على مستوى المشهد الصحفي في مصر، وصفها المُهتمون بالعمل الصحفي والإعلامي، بأنها خطوات متقدّمة نحو حرية الصحافة وانتصار المهنة، وذلك بعد فوز الصحفي النقابي المحسوب على تيار الاستقلال خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين، بعدد أصوات 2450، مقابل الصحفي خالد ميري (المرشح المحسوب على الحكومة) الذي حصل على 2211 صوتًا، وذلك بعد إجراء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين في 17 مارس 2023، التي بلغ عدد الحضور بها 5062 صحفيًا وصحفية، من إجمالي 9221 عضوًا، وذلك بنسبة حوالي 54.9%؛ حيث يُعتبر هذا العدد هو أكبر حضور خلال الدورات الثلاث الماضية.

وينتظر جميع المهتمين بالعمل الصحفي في مصر، الخطوات القادمة للنقيب الجديد ومجلسه، الذي يضم عددًا كبيرًا من المحسوبين تيار الاستقلال، تجاه القضايا الصحفية التي تشهد تدهورًا في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية والمهنية لعموم الصحفيين في مصر، بالتوازي مع استمرار القيود على حرية الرأي والتعبير، والقبض على بعض الصحفيين لمجرد تعبيرهم عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنهم عدد لا يزالون محبوسين احتياطيًا على ذمة هذه القضايا.

وفي سياق آخر، كشفت البيانات الناتجة عن التقرير الإحصائي ربع السنوي الأول عن شهور (يناير - مارس 2023)، التي يُصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، تعرّض الصحفيين والإعلاميين إلى انتهاكات عديدة ومتنوعة، كان أبرزها تلك الإجراءات المُتعلقة بالقضايا القانونية؛ حيث احتلّت قرارات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات المرتبة الأولى بين الانتهاكات، بنسبة 55.9% من إجمالي الحالات، بواقع 19 حالة انتهاك، وتلاه في المرتبة الثانية وقائع السب والقذف بنسبة 29.4%، وكان الصحفيين خلال هذا الربع هم الأكثر عُرضة للانتهاكات؛ إذ رصدت المؤسسة عدد 14 حالة انتهاك بحق صحفيين بنسبة 41.2% من إجمالي الانتهاكات، وتعرّض 7 من مُعدّي البرامج ومُقدمي البرامج، إلى انتهاكات بنسبة 20.6% لكل منهما، في حين كانت الانتهاكات بحق العاملين بوسائل الإعلام المرئية، هي الأكثر في الثلاثة أشهر الأولى من 2023، برصيد يتجاوز نصف إجمالي الانتهاكات المرصودة.

كما شهد الربع الأول من عام 2023، إصدار عِدة قرارات من جانب الجهات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي، كان أبرزها إعلان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، عن نيته إعداد تشريع قانوني يقضي بعدم السماح لأي منصة بالتواجد في مصر على أجهزة الموبايل، إلا بعد الحصول على ترخيص قانوني، وذلك للسيطرة على الإعلام والسوشيال ميديا بعد عدد من التجاوزات الأخيرة، وهو ما سيُضيف قيودًا أخرى على حرية الرأي والتعبير في مصر.

وفي هذا الإطار، يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريره الإحصائي الربع سنوي الأول (يناير- مارس) لعام 2023؛ بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون في هذا الربع من العام، كما يهدف التقرير إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية، والتعليق على أهم المُستجدات، وأبرز الأحداث والقرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بالصحافة والإعلام في مصر.

وبناءً عليه، ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يضم القسم الأول منه العرض البياني للانتهاكات التي استطاعت المؤسسة توثيقها خلال الربع الأول من عام 2023، بينما يتناول القسم الثاني أهم قرارات الهيئات والمؤسسات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال هذا الربع من العام، وأخيرًا يعرض القسم الثالث أبرز الأحداث الهامة في ملف الصحافة والإعلام خلال الربع الأول من عام 2023.

المنهجية

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عِدة مصادر في عملية الرصد، وهي :

1 الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق؛

1 -**التوثيق المباشر:** هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات،أو ذويهم أو مع من يمثّلهم قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم، وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات، من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم.

2 - **التوثيق غير المباشر:** هو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2023 إلى 31 مارس 2023، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها، وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:

- **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين، ويتم تمييزها بـ ثلاث متغيرات رئيسية:ة(مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي، وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.
- **الصحفي/ الإعلامي الواقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي، من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية، أو المسؤولين بها .

- يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار جسدية

- **التعرض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

- **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ الإعلامي أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

2 - ضرار معنوية

- **قبض:** عملية القبض على صحفي/إعلامي وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

- **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/الإعلامي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

- **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية معينة دون ترحيله إلى مكان احتجاز معين أو تقييده، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

- **التعدي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي.

3- أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث، مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.

- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة .

- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

- **الفصل التعسفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.

- **حجب المو اقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي أو الإعلامي من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5 - أضرار وظيفية وإدارية

- **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6 - ضرار مادية

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة للمحكمة المُختصة.

- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

القسم الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2023

يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون والإعلاميون خلال الربع الأول (يناير - مارس 2023)، ونقدّم هذا العرض والتوصيف وفقًا لثمانية متغيرات كالآتي:

1- توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك :

تنوعت حالات الانتهاك خلال الربع الأول من عام 2023؛ حيث رصدت وحدة الرصد والتوثيق عدد 34 حالة انتهاك، تنوّعت ما بين تجديد الحبس الذي احتل المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 55.9% من إجمالي الحالات بواقع 19 حالة انتهاك، وتلاه في المرتبة الثانية وقائع السب والقذف بنسبة 29.4%، وفي المرتبة الثالثة جاء انتهاك منع إذاعة وبث أو ظهور محتوى بنسبة 5.9%، وأخيرًا جاءت كل انتهاكات (تضييق على عمل صحفي، حجب منصة رقمية، منع التغطية الإعلامية) بنسبة 2.9% لكل منهم بواقع حالة واحدة لكل نوع انتهاك. انظر شكل رقم (1).

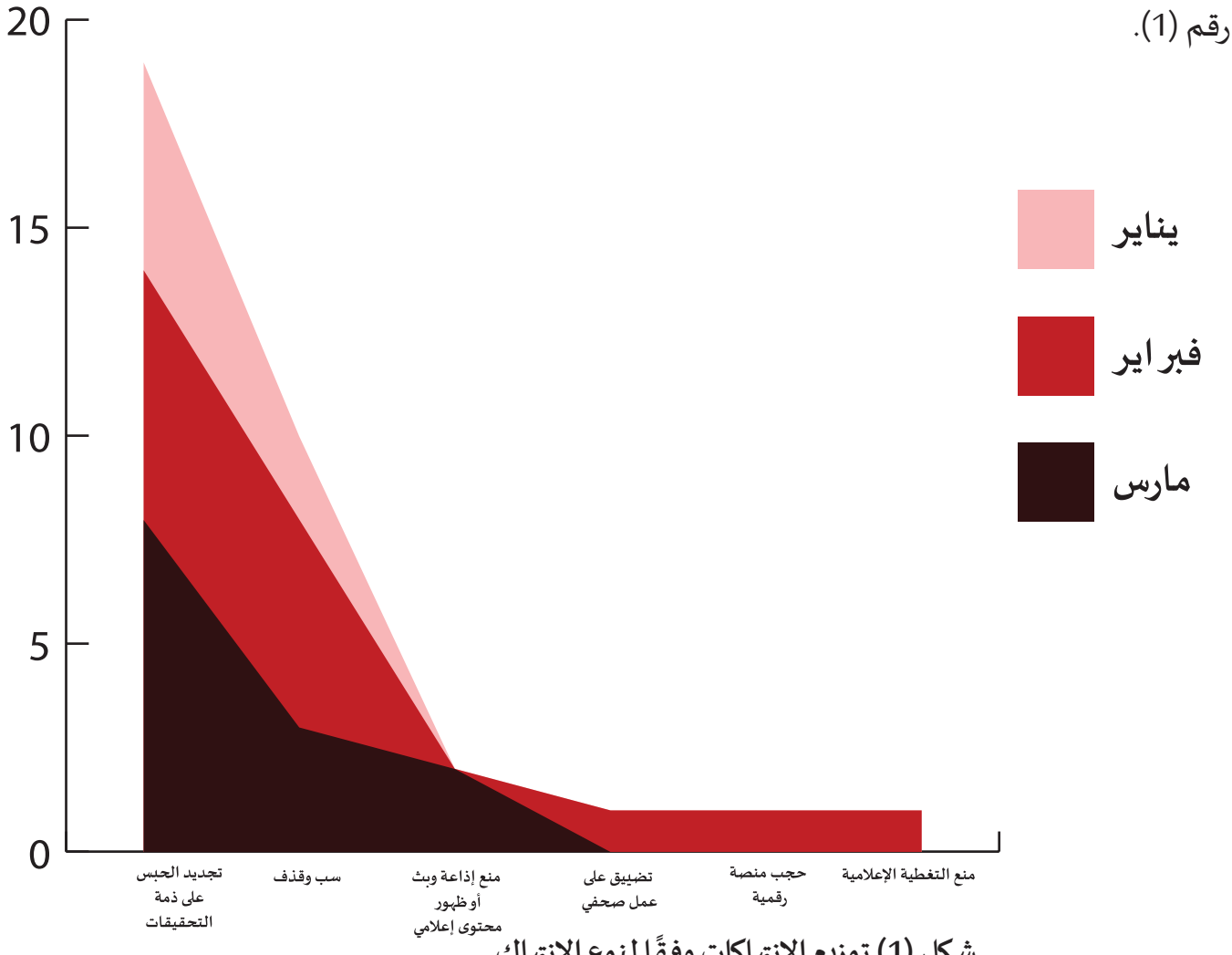

شكل (1) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

2-توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك:

تعرّض الذكور إلى 30 حالة انتهاك تم توثيقها خلال الربع الأول من عام 2023، وهو ما يُمثّل نسبة 88.3% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل تعرض الإناث إلى حالتي انتهاك بنسبة 5.9% من إجمالي الانتهاكات، إضافة إلى ،توثيق حالة واحدة غير محددة النوع؛ بسبب رصدهم وسط انتهاك جماعي وحالة واحدة لشخصية اعتبارية بنسبة 2.9 لكل منهما. انظر شكل رقم (2).

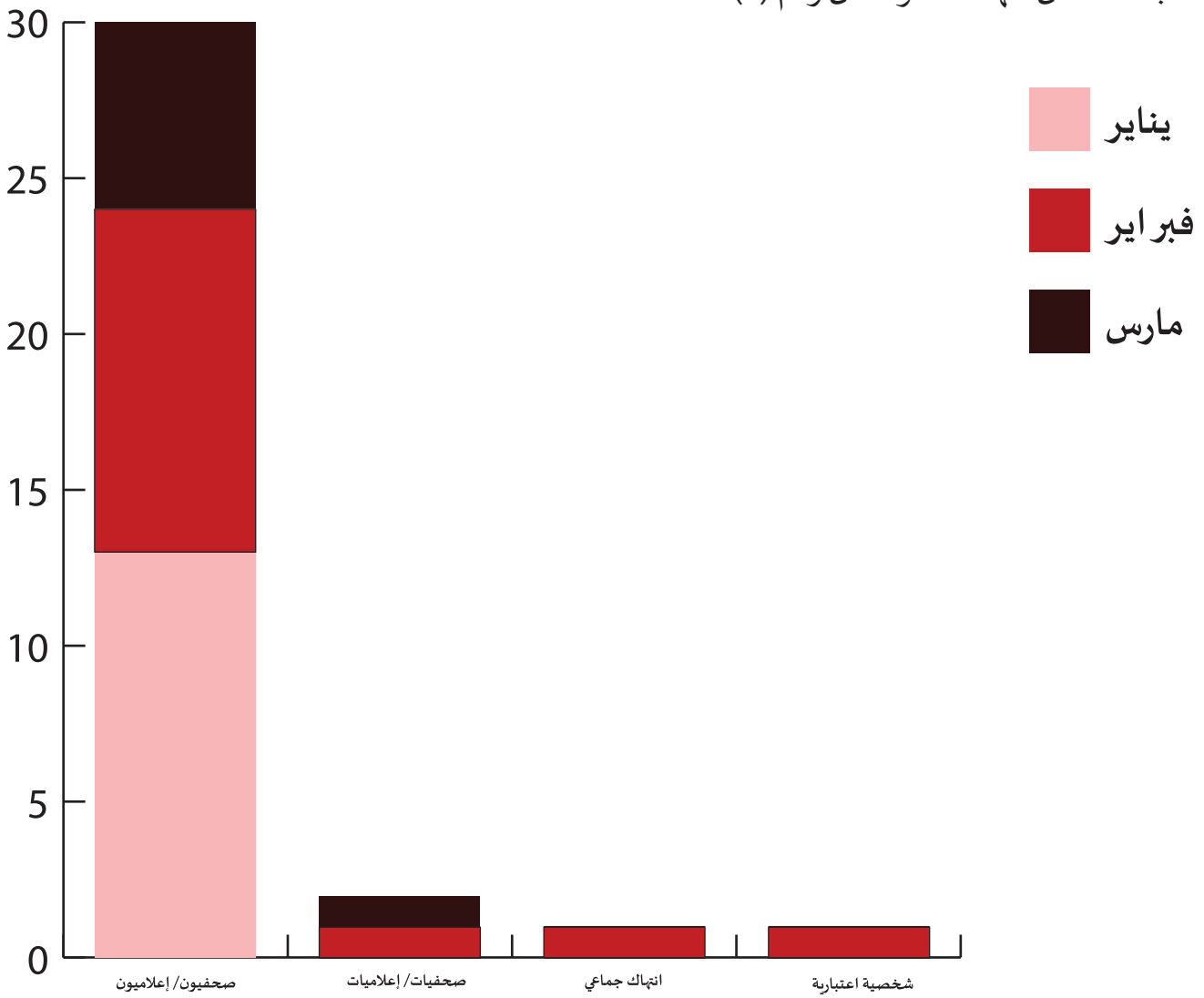

شكل (2) توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

1 -توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك :

تنوّعت تخصصات الصحفيين والإعلاميين الذين تعرّضوا لانتهاكات خلال الربع الأول من عام 2023؛ إذ رصدت المؤسسة عدد 14 حالة انتهاك بحق صحفيين بنسبة 41.2% من إجمالي الانتهاكات، وتعرّض عدد 7 معدي برامج، ومُقدمي برامج لانتهاكات بنسبة 20.6% لكل منهما، بينما تم رصد حالتي انتهاك بحق كل من إداري، مصور، محرر بنسبة 5.9% لكل منهم من إجمالي الانتهاكات. انظر شكل رقم (3).

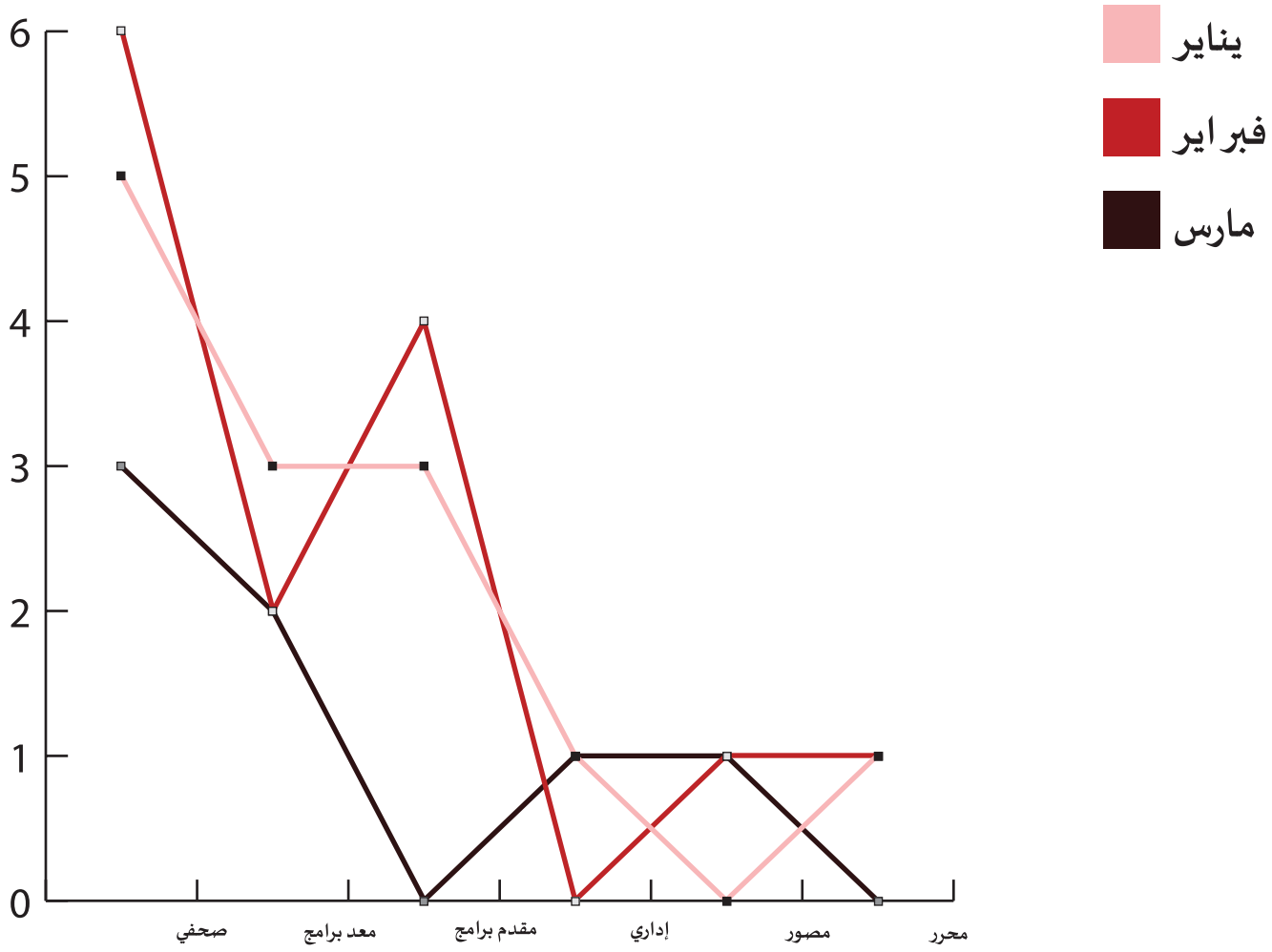

شكل (3) - توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

2 - توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك:

سجّل "المرصد" وقائعًا لعددٍ من الصحفيين والإعلاميين العاملين بقطاعات مختلفة؛ حيث تم رصد (18) حالة انتهاك بحق العاملين بوسائل الإعلام المرئية، وهو ما يُمثّل 53% من إجمالي الانتهاكات، كما تم رصد عدد (11) حالة انتهاك بحق العاملين بوسائل الإعلام الرقمية بنسبة 32.2%، بينما تم رصد 5 حالات بحق العاملين بالمطبوعات الصحفية بنسبة 14.7% من إجمالي الانتهاكات. انظر شكل رقم (4).

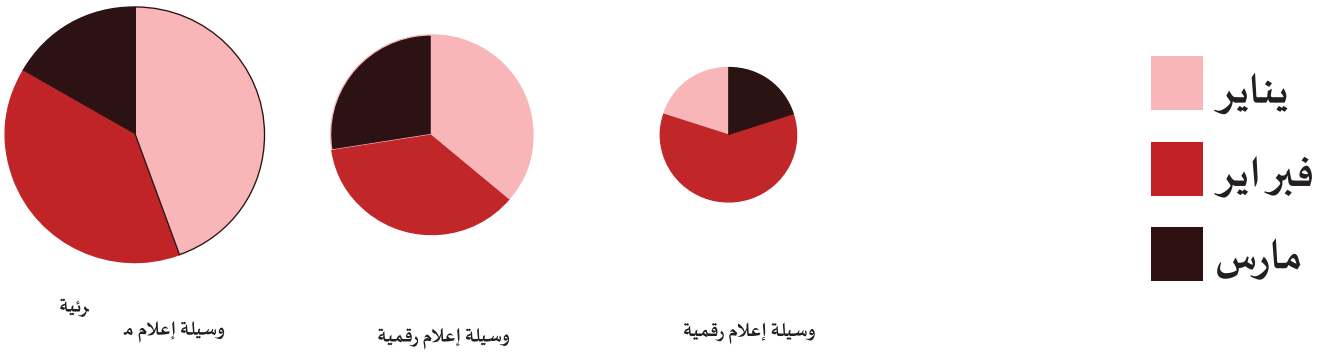

شكل (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي الو اقع عليه الانتهاك

3 - توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاكات:

كانت الجهات المحلية الخاصة هي أكثر الجهات التي وقعت عليها انتهاكات خلال الربع الأول من عام 2023 بنسبة 41.2 %، تلتها الجهات الأجنبية بنسبة 38.2 %، أخيرًا كانت الصحف القومية بنسبة 20.6 % من إجمالي الانتهاكات التي وقعت. انظر شكل رقم (5).

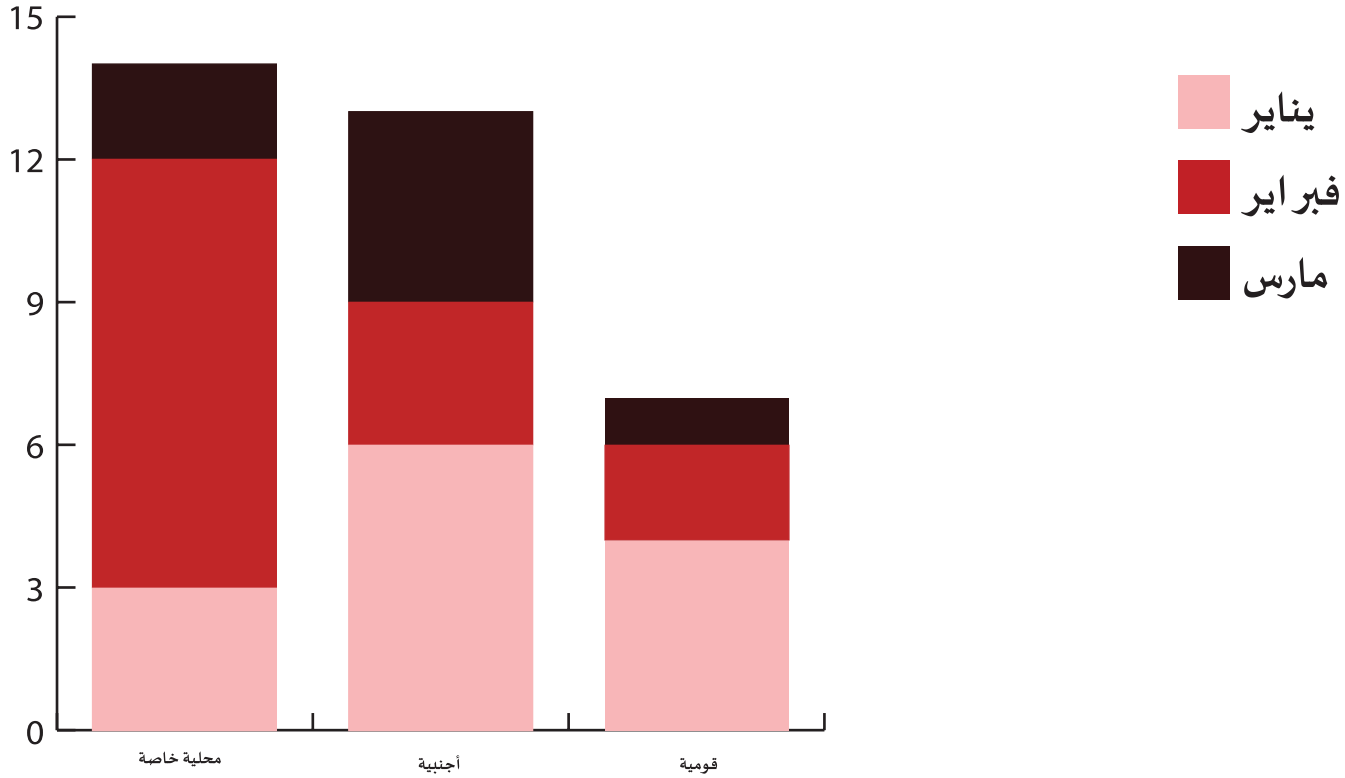

شكل (5) توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الشخص الو اقع عليه الانتهاكات

4 -توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي :

كانت الجهات القضائية أكثر الفئات انتهاكًا لحقوق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال الربع الأول من عام 2023، بواقع مسؤوليتهم عن 21 حالة انتهاك، وذلك بنسبة 61.8% من إجمالي الانتهاك، وجاءت المؤسسات الرياضية في المرتبة الثانية، بواقع قيامها بـ9 حالات انتهاك، بنسبة 26.5% من إجمالي الانتهاكات، وجاءت الجهات الأمنية، الجهات الحكومية، والمؤسسات الصحفية، والمدنيون بواقع انتهاك واحد لكل منهم، بنسبة 2.9% لكل منهم. انظر شكل رقم (6).

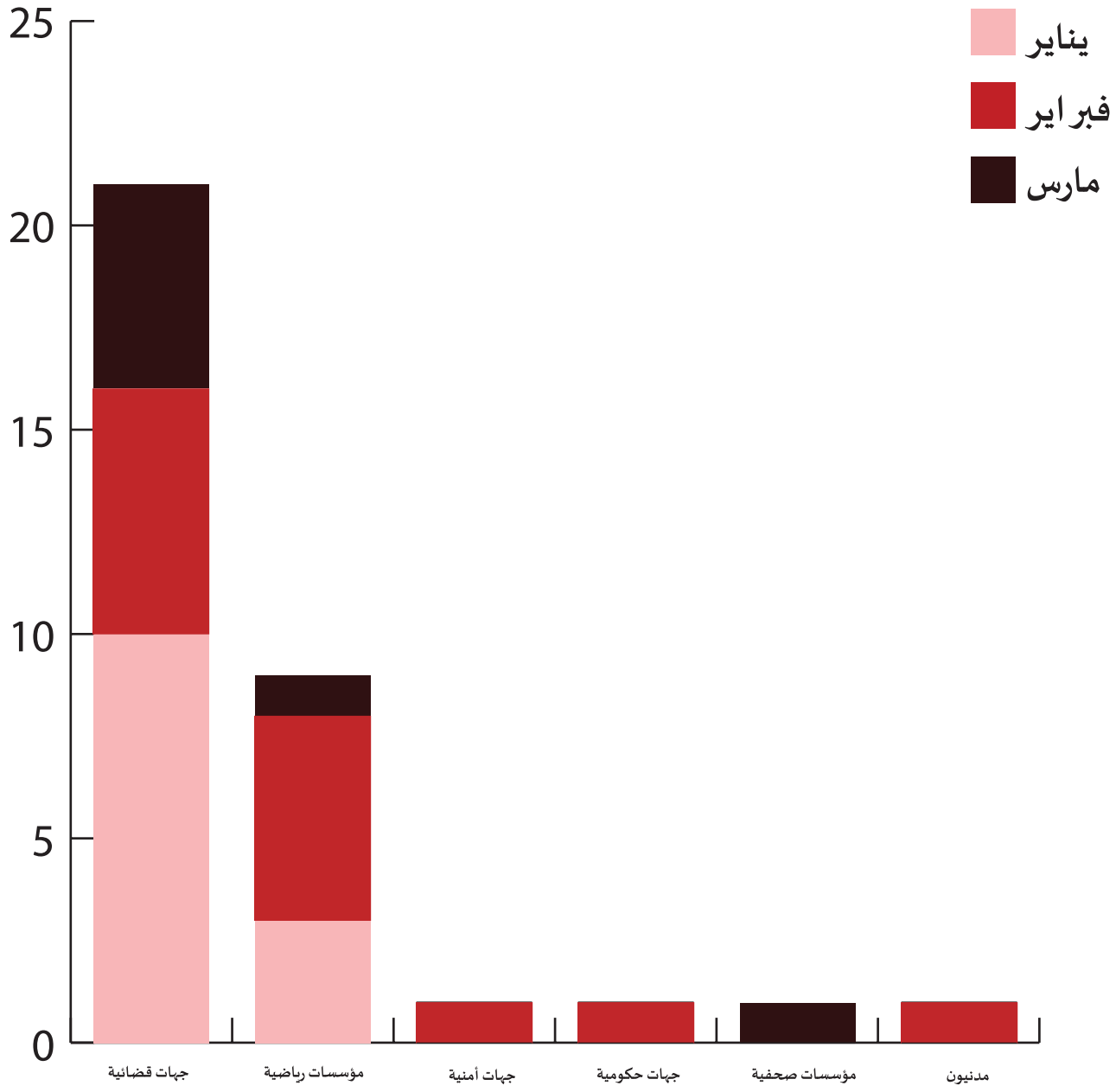

شكل (6) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

7 - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

على الصعيد الجغرافي، تركّزت معظم حالات الانتهاك الموثقة خلال الربع الأول من 2023 في محافظة القاهرة، بواقع 21 حالة انتهاك، وذلك بنسبة 61.8% من إجمالي الانتهاكات، تلتها محافظة الجيزة بـ11 حالة انتهاك بنسبة 32.3% من إجمالي الانتهاكات، وفي المرتبة الثالثة، تأتي محافظة الإسماعيلية برصيد حالتين انتهاك بنسبة 5.9% من إجمالي الانتهاكات. انظر شكل رقم (7).

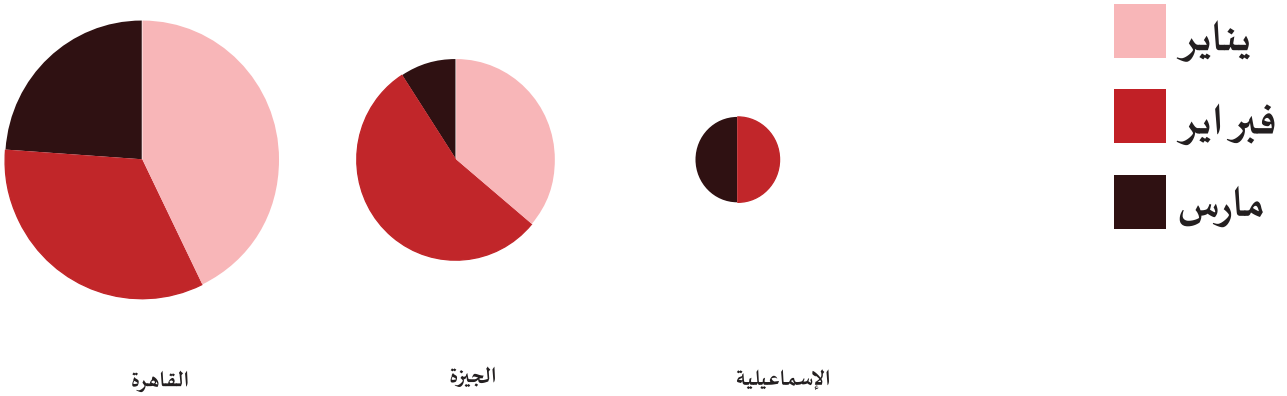

شكل (7) - توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

8 - توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال الربع الأول من عام 2023، البالغ عددها (34) انتهاك، قامت وحدة الرصد بالمؤسسة بتوثيق 34 حالة منهم توثيقًا مباشرًا، وذلك بنسبة 100% من إجمالي الانتهاكات. انظر شكل رقم (8).

شكل (8) توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

المقارنة بين الثلاث شهور الأولى من عام 2023

بالمقارنة بين شهور الربع السنوي الأول من 2023 (يناير - فبراير - مارس)، نجد أن شهري يناير وفبراير كانا مُتقاربين في عدد حالات الانتهاك، بينما كان شهر مارس هو أقل الشهور في عدد الانتهاكات.
جدير بالذكر أن شهر مارس شهد انتخابات نقابة الصحفيين، التي انشغلت بها الجماعة الصحفية إلى حد كبير، والترتيبات لها والأمور اللوجيستية والدعاية الانتخابية في هذه الانتخابات.

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2023

يتناول هذا القسم من التقرير، أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوقًا ومؤثرًا بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.
وكانت أبرز القرارات صادرة عن كل من: "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين"، وبعض الجهات التنفيذية الأخرى.
وقد كانت إجمالي القرارات والتوصيات والملاحظات والبيانات والأخبار.. إلخ، التي أصدرتها الهيئات المعنية في مصر خلال الربع الأول من عام 2023 هي 132 قرار، وذلك بواقع 34 في شهر يناير، 43 في شهر فبراير، 55 في شهر مارس من عام 2023. انظر الشكل رقم (9).

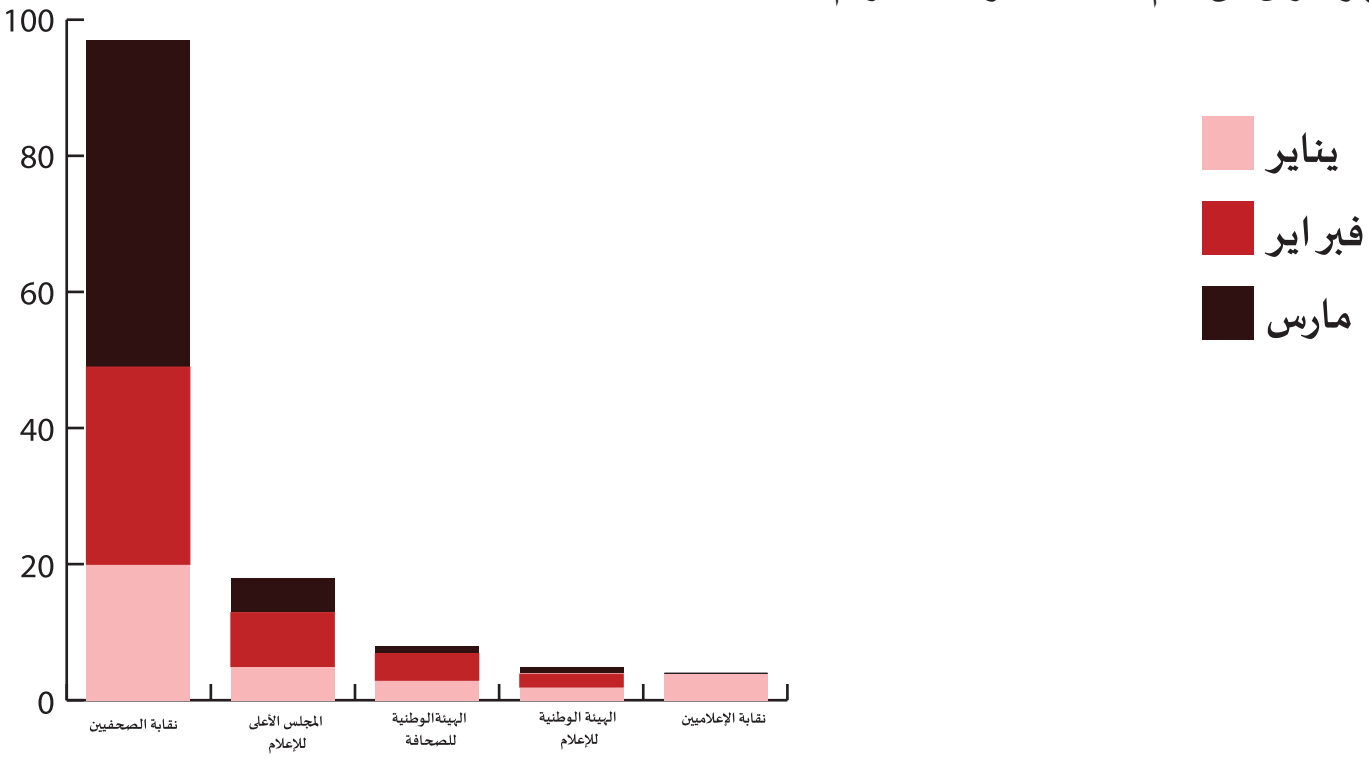

شكل رقم (9) الصادرات عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2023

وتنوّعت هذه الصادرات بين قرارات وأخبار وبيانات وإعلانات ونعي وتهنئة.. إلخ، وكان توزيعها كما يلي: انظر شكل رقم (10).

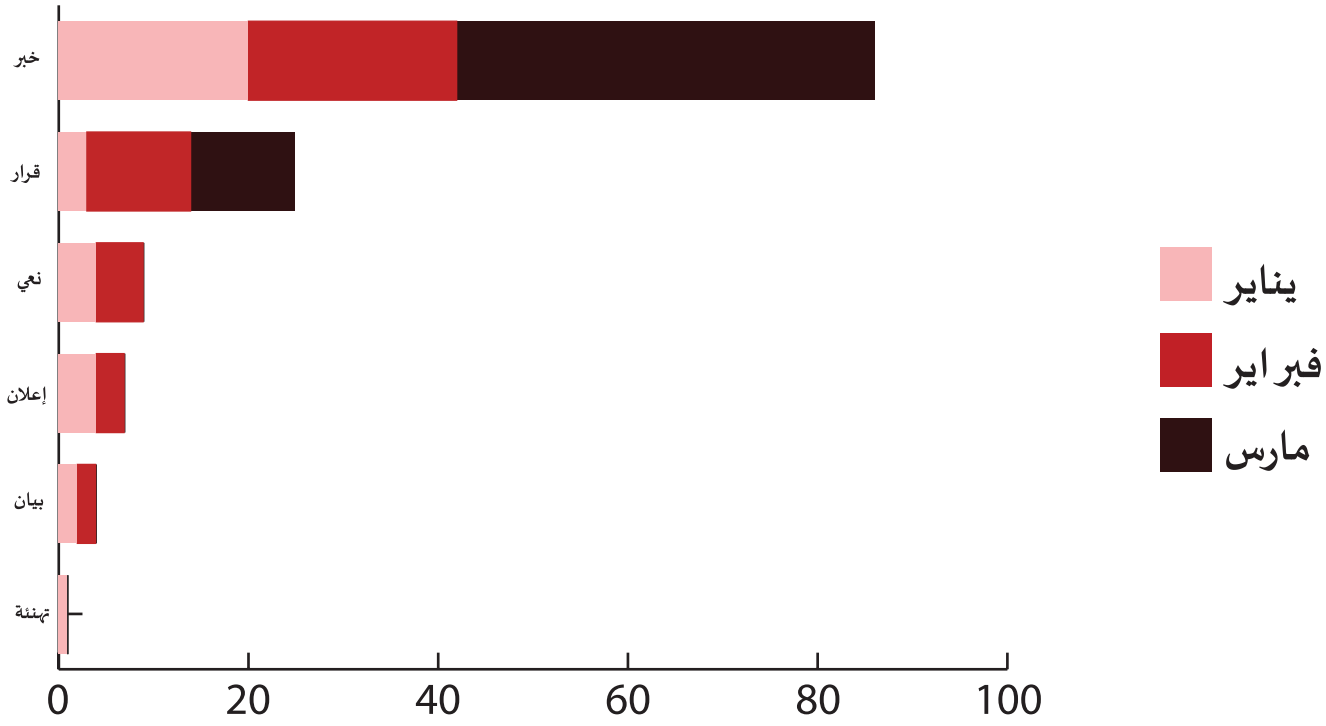

شكل رقم (10) الصادرات عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من 2023

أولًا: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

نتناول في هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات والتوصيات والمستجدات، التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الأول من عام 2023.

وقد أصدر المجلس عدد (18) قرار وبيان وخبر ونعي خلال الربع الأول من 2023، وذلك طبقًا للشكل التالي:

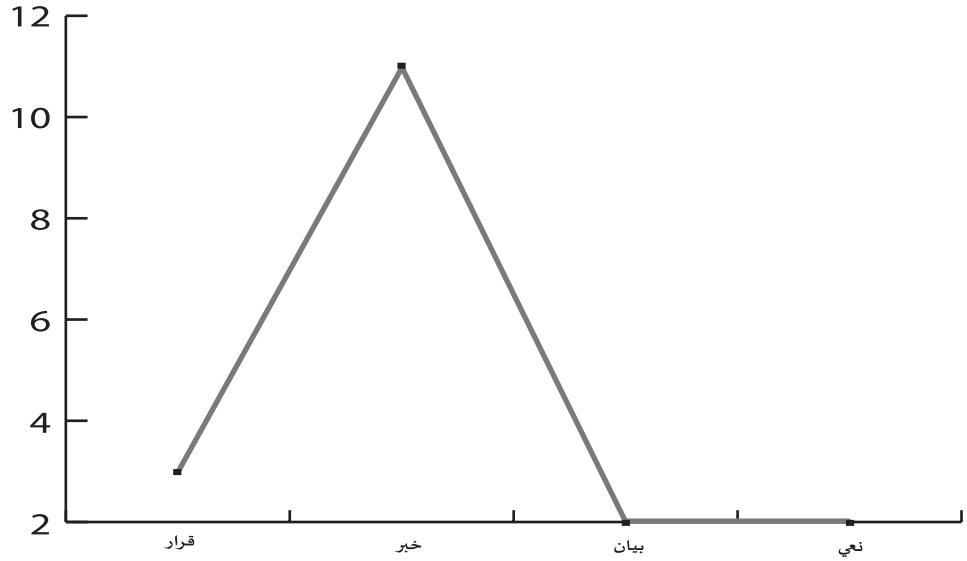

شكل رقم (11) أنواع الصادرات عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الأول من 2023

وفيما يلي عرض لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

- **بتاريخ 22 يناير 2023**، قال كرم جبر رئيس المجلس الأعلى للإعلام، إن المجلس بصدد إعداد تشريع قانوني سيصدر قريبًا، بعدم السماح لأي منصة بالتواجد في مصر على أجهزة الموبايل، إلا بعد الحصول على ترخيص قانوني. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

وأوضح "جبر" أن المجلس بصدد إعداد وإصدار تشريع قانوني، ينص على عدم السماح لأي منصة أجنبية بالبث في الأراضي المصرية، إلا بعد الحصول على الترخيص من المجلس، والتشريع سيعمل على تنظيم عملية البث، ويُمكّنه من مراقبة المحتوى، مضيفًا أن المحتوى الذي يُبث عبر تلك المنصات في معظم الأحيان يُركّز على 3 قضايا؛ وهي المثلية والتطرف والإلحاد، مؤكدًا أن المجلس عليه مواجهة ذلك المحتوى من خلال التوعية.

جدير بالذكر أن مثل هذا التشريع قد يصبح آلية جديدة للتضييق على المحتوى الصحفي والإعلامي، ويزيد من القيود المفروض على حرية الرأي والتعبير.

- **بتاريخ 25 يناير 2023**، وقّع الكاتب الصحفي كرم جبر رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وجمال بن حويرب المدير التنفيذي لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإعلامي، وقال المجلس في بيان، إن توقيع مذكرة التفاهم، يأتي انطلاقًا من حرص الطرفين على دعم وتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما بشكلٍ فعَّال، وبهدف توحيد الجهود لخدمة المتعاملين للفئات كافة؛ لما في ذلك من انعكاس إيجابيٍ وبنّاء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الطرفين يوليان اهتمامًا مطلقًا لإدارة مواردهما المعرفية؛ من خلال عقد الشراكات مع العديد من الجهات من أجل إطلاق المبادرات، وتنظيم المنتديات والجوائز البحثية والمعرفية التي تهدف إلى إيجاد ثقافة مؤسَّسية داعمة لتبادل وتشارك المعرفة، وتوفِّر للموظّف والمتعامل فرصًا للاستفادة من خبرات نخبة من القيادات الإدارية المتميزة، والاطلاع على بعض الممارسات الإدارية الفريدة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.
- **بتاريخ 7 فبراير 2023**، أعلن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، عن خمسة قرارات هامة وعاجلة وهي كالآتي:

1 - سحب تراخيص القنوات التي تتجاوز القانون2 - اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الكتائب الإلكترونية وسيتم إرسال بلاغات إلى النائب العام لخطورة الأمر.3 - دعوة نقابة الصحفيين ولجان الشباب والرياضة بمجلسي النواب والشيوخ لاجتماع من أجل إصدار ميثاق لمحاربة التجاوزات.4 - مطالبة القنوات بالتوقف الفوري عن ما يتم بثه من تجاوزات خادشة للحياء.5 - الأعلى للإعلام لا يستهدف شخصًا بعينه أو نادي بعينه ولكن يدعو لعدم إثارة الكراهية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 8 فبراير 2023**، كشف محمد فوزي الأمين العام للمجلس الأعلى للإعلام، عن خطوات المجلس القادمة للسيطرة على الإعلام والسوشيال ميديا بعد عدد من التجاوزات الأخيرة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.
- **بتاريخ 8 فبراير 2023**، انتهى الاجتماع المشترك بين أعضاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، ونقابتي الصحفيين والإعلاميين، واتحاد الكرة، ولجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب، ورابطة النقاد الرياضيين، لضبط الإعلام الرياضي؛ حيث قرر الاجتماع المشترك: تشكيل لجنة دائمة تضم الجهات المختصة تتولى ضبط المشهد الرياضي برصد ومتابعة الإعلام الرياضي وبحث المخالفات والتجاوزات، عبر كل الوسائل الإعلامية المختلفة والسوشيال ميديا، واتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة بشأنها طبقًا للقانون، كما اتفق الحضور على إصدار الإجراءات اللازمة لمراعاة التخصص في تقديم وضيوف البرامج الرياضية،

والتأهيل للقيام بهذا العمل، ونشر لائحة الانضباط الخاصة باتحاد الكرة وتعميمها على جميع وسائل الإعلام وزيادة الوعي والتبصير بها، وكذلك دراسة مُعمّقة حول التعامل مع فقرات التحكيم في البرامج الرياضية، كما اتفق الحضور على ضرورة العمل معًا، والتصدي بقوة لكل التجاوزات، واتخاذ إجراءات مُشددة ضد مرتكبيها، والحفاظ على هيبة الدولة والمؤسسات الرياضية، وتفعيل القوانين بمنتهى الشدة والحزم، أيًا كان مُرتكبيها. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة، خلال الربع الأول من عام 2023، وقد أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة عدد (8) قرار وخبر ونعي خلال الربع الأول من 2023، وذلك طبقًا للشكل التالي:

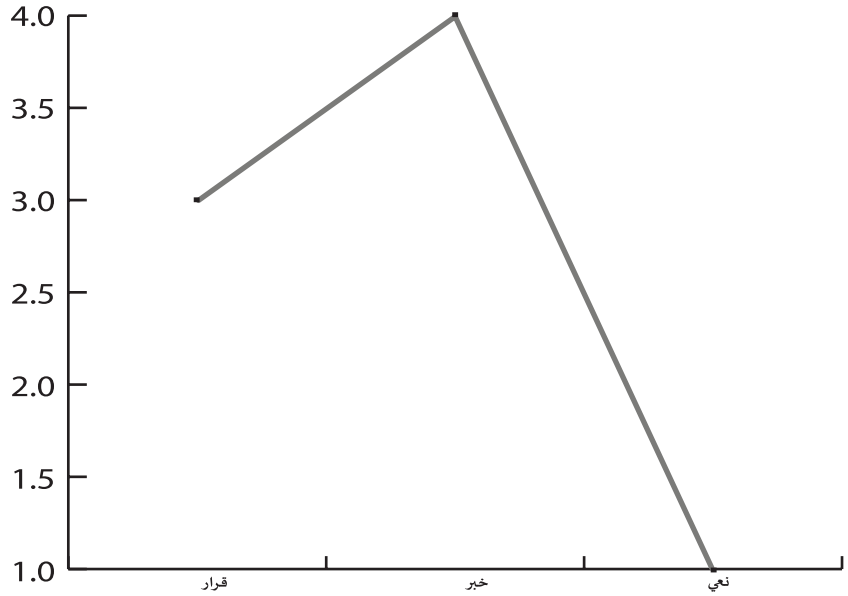

شكل رقم (12) أنواع الصادرات عن الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الأول من 2023

وفيما يلي عرض لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التي أصدرتها الهيئة الوطنية للصحافة:

- **بتاريخ 9 يناير 2023**، أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة عبدالصادق الشوربجي، عن صرف بدل التدريب والتكنولوجيا الخاص بشهر يناير 2023، للمؤسسات الصحفية القومية، يوم الأربعاء، الموافق 11 يناير 2023. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.
- **بتاريخ 8 فبراير 2023**، ذكرت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة عبدالصادق الشوربجي، صرف بدل التدريب والتكنولوجيا الخميس الموافق 9 فبراير 2023، للمؤسسات الصحفية القومية عن شهر فبراير 2023. ولمزيد من التفاصيل اضغط هنا.
- **بتاريخ 20 مارس 2023**، أعلن عبدالصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، عن صرف مكافأة نهاية الخدمة للصحفيين المُحالين للمعاش بالمؤسسات الصحفية القومية، حتى يوم 28 فبراير 2023، يوم الخميس الموافق 23 مارس 2023، وسيتم تحويل المكافأة لهم على حساباتهم البريدية أو البنكية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

ثالثًا: الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الأول من عام 2023. وقد أصدرت الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الأول من عام 2023 عدد (4) قرار وبيان وخبر ونعي، وذلك طبقًا للشكل التالي.

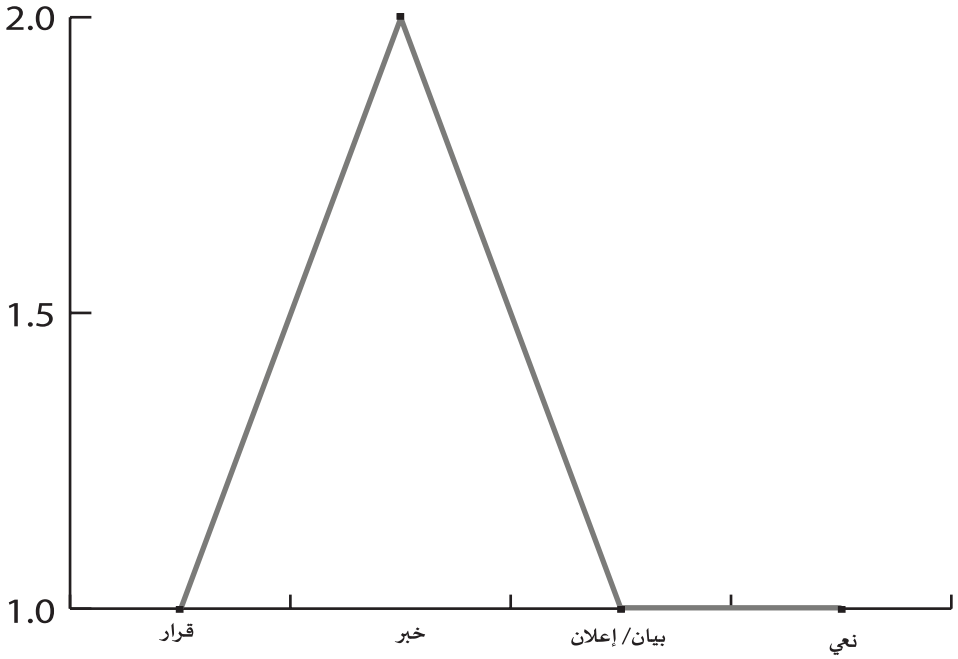

شكل رقم (13) أنواع الصادرات عن الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الأول من 2023

وفيما يلي عرض لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التي أصدرتها الهيئة الوطنية للإعلام:

- **في 9 يناير 2023**، شهد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وحمزة عبدي بري رئيس وزراء جمهورية الصومال الفيدرالية، مراسم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في المجال الإعلامي بين "الهيئة الوطنية للإعلام" و"وزارة الإعلام والثقافة والسياحة" بجمهورية الصومال الفيدرالية، ووقّع على مذكرة التفاهم كل من داؤود أويس جامع، وزير "الإعلام والثقافة والسياحة" بجمهورية الصومال الفيدرالية، وحسين زين، رئيس "الهيئة الوطنية للإعلام" بجمهورية مصر العربية. ولمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

وعلى هامش التوقيع، قال حسين زين، رئيس "الهيئة الوطنية للإعلام" إنه بموجب مذكرة التفاهم يتبادل الطرفان الأفلام والبرامج الوثائقية الإذاعية والتليفزيونية التي تعكس مظاهر الحياة المختلفة في البلدين، كما يتبادل الطرفان البرامج التليفزيونية الخاصة بالمناسبات والأعياد الوطنية لكلا البلدين.

وأشار "زين" إلى أنه وفقًا لمذكرة التفاهم، يستفيد الطرف الصومالي من الدورات التدريبية التي تعقدها المعاهد الملحقة بـ "الهيئة الوطنية للإعلام"، وذلك وفقًا للوائح والقواعد المعمول بها في هذا الشأن، إلى جانب قيام الطرفين بتشجيع تبادل الزيارات بين العاملين في مجالات الإذاعة والتليفزيون والهندسة الإذاعية، فضلًا عن التعاون في مجال الإنتاج الإذاعي والتليفزيوني المُشترك، بموجب اتفاقات خاصة بين الأجهزة المعنية، وكذا تقديم المساعدات لفرق العمل الموفدة من الطرف الآخر، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل بين الأجهزة المعنية.

كما تنص مذكرة التفاهم على قيام الطرف الصومالي باستقبال القنوات الفضائية المصرية التي تبث على القمر الدولي "نايل سات" والقمر الدولي "عربسات"، وكذا استقبال الإذاعة المصرية الموجهة وإعادة بثّها على العاملة داخل الصومال F.M إحدى محطات

- **في الأول من مارس 2023**، أعلن محمد نوار رئيس الإذاعة المصرية، بأن حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام قرر استمرار الإذاعي شحاتة العرابي، في عمله بإذاعة القرآن الكريم بعد بلوغه سن المعاش. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

رابعًا: نقابة الصحفيين

يتناول هذا الجزء من التقرير، أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتّخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من عام 2023، وقد أصدرت نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من عام 2023 عدد (97) قرار وبيان وخبر ونعي، وذلك طبقًا للشكل التالي.

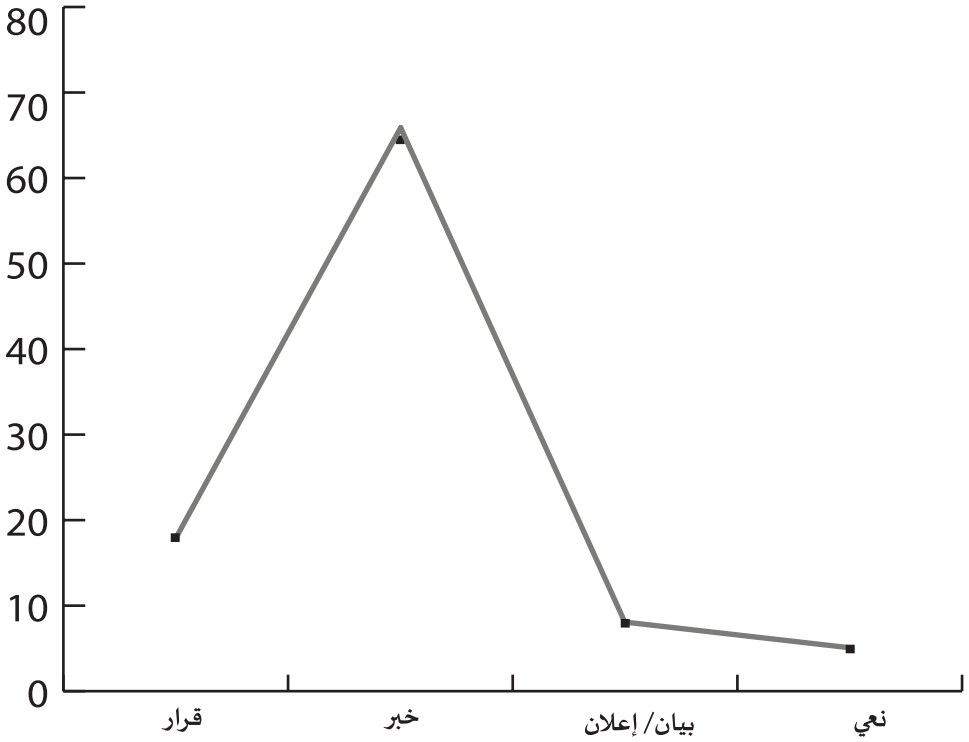

شكل رقم (14) أنواع الصادرات عن نقابة الصحفيين خلال الربع الأول من 2023

وفيما يلي عرض لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التي أصدرتها نقابة الصحفيين:

- **بتاريخ 2 يناير 2023**، أعلنت لجنة القيد بجدول تحت التمرين بنقابة الصحفيين عن انعقاد جلستها الأولى يوم الثلاثاء الموافق 3 يناير 2023، برئاسة الكاتب الصحفي خالد ميري وكيل النقابة، وعضوية كل من: حسين الزناتي ومحمد يحيى يوسف، للصحفيين الذين تقدموا للقيد بجدول تحت التمرين. ولمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 7 فبراير 2023**، اعتمد مجلس نقابة الصحفيين نتيجة لجنتي القيد تحت التمرين والمشتغلين، خلال اجتماعه المنعقد بمقر نقابة الصحفيين برئاسة الكاتب الصحفي ضياء رشوان، وتم نشر قوائم بأسماء الزملاء بلجنة المشتغلين، وتلاه عرض كشوف نتيجة لجنة تحت التمرين بالمكان المخصص للنشر. ولمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 7 فبراير 2023**، وافق مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه، على تكويد ثلاث صحف وقبول الصحفيين المُعينين بها بلجنة القيد وهي: "البورصجية - أهل مصر- بلدنا اليوم"، وذلك بناءً على خطاب من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الذي أكد استيفائهم للشروط وانتظامهم في الصدور، كما رفع المجلس قرار وقف القيد عن جريدة اليوم. ولمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 8 فبراير 2023**، قرر مجلس نقابة الصحفيين زيادة معاش البطالة لكل الزملاء المُستحقين بنسبة 25% ليصل إلى 1250 جنيهًا، على أن يستمر سريان القرار لمدة عام بدءًا من أول من مارس 2023 وحتى نهاية فبراير 2024، بالإضافة إلى عدد من القرارات الأخرى للاطلاع عليها. وعلى مزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 8 فبراير 2023**، قرر مجلس نقابة الصحفيين دعوة الجمعية العمومية للانعقاد الجمعة 3 مارس بمقر النقابة، إعمالًا للقانون، لنظر جدول أعمالها، والتصويت- حال اكتمال نصابها القانوني- على مقعد النقيب ونصف مقاعد المجلس، وحال عدم اكتمال النصاب تُدعى للانعقاد الثاني، الجمعة 17 مارس وتُجرى الانتخابات كالمُتبع تحت إشراف قضائي، كما تقرر فتح باب الترشح لانتخابات التجديد النصفي السبت الموافق 11 من فبراير وحتى الأربعاء 15 فبراير 2023. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 20 فبراير 2023**، انتهت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين من تلقي طلبات التنازل والطعون ضد المرشحين لمنصب نقيب الصحفيين، ومقاعد التجديد النصفي لعضوية مجلس النقابة، لتُعلن الكشوف النهائية بعد فحص طلبات التنازل والطعون وأعلنت أسماء المرشحين النهائية لمنصب النقيب وعددهم (11) مرشحًا، وعضوية المجلس وعددهم (40). لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 2 مارس 2023**، دعا مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب ضياء رشوان الجمعية العمومية للنقابة للانعقاد إعمالًا للقانون لنظر جدول أعمالها، والتصويت -حال اكتمال نصابها القانوني- على مقعد النقيب ونصف مقاعد المجلس. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 3 مارس 2023**، دعا مجلس نقابة الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية المقيدين في جدول المشتغلين، للاجتماع العادي الثاني للجمعية العمومية 17 مارس 2023، إعمالًا للمواد ذات الصلة بالقانون 76 لسنة 1970 بإنشاء نقابة الصحفيين؛ نظرًا لعدم اكتمال النصاب القانوني، المقرر بـ 1+50% من إجمالي من لهم حق التصويت في الدعوة الأولى اليوم الموافق 3 مارس 2023. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

بتاريخ 18 مارس 2023؛ أعلن المستشار أحمد المرسي رئيس اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، عن أسماء الفائزين في انتخابات النقيب والتجديد النصفي لنقابة الصحفيين في مارس 2023، وكانت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين قد رفضت اعتماد الحساب الختامي للميزانية للسنة المنتهية في 31- 12- 2022. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

- **بتاريخ 29 مارس 2023**؛ انعقد الاجتماع الأول لمجلس نقابة الصحفيين بتشكيله الجديد، وأصدر عدد من القرارات. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.
- **بتاريخ 30 مارس 2023**؛ انعقد الاجتماع الثاني لمجلس نقابة الصحفيين بتشكيله الجديد، وأصدر عدد من القرارات. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

خامسًا: نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والمستجدات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من عام 2021، وقد أصدرت نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من عام 2023 عدد (4) قرار وبيان وخبر ونعي، وذلك طبقًا للشكل التالي:

شكل رقم (15) أنواع الصادرات عن نقابة الإعلاميين خلال الربع الأول من 2023

وفيما يلي عرض لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التي أصدرتها نقابة الإعلاميين:

- **في 30 مارس 2023**؛ دعا الدكتور طارق سعدة نقيب الإعلاميين، إلى ضرورة التعاون في تقنين أوضاع الممارسين للنشاط الإعلامي في الشُعب الخمسة وهم التقديم التلفزيوني والإخراج والإعداد والتحرير والمراسلة الإعلامية و التي نص عليها القانون رقم 93 لسنة 2016، ووجّهت نقابة الإعلاميين خطابًا لرئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية أشرف سالمان، قالت فيه: "في ضوء التعاون المثمر والبناء بين النقابة والشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، لضبط المشهد الإعلامي يرجى الترتيب والتنسيق بيننا لإعمال نصوص القانون 93 لسنة 2016". لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الأول من عام 2023

يتناول هذا القسم أبرز الأحداث الهامة والمستجدات التي أثّرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الأول من عام 2023، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين والإعلاميين خلال هذه الفترة.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا القسم من التقرير، تأثير المرصد المصري للصحافة والإعلام في تعزيز حرية الصحافة والإعلام، وحصوله على قرار **ارتياد مترو الإنفاق للصحفيين بأدواتهم الصحفية**، كما يتناول القسم قراءة سريعة للحدث الأبرز خلال شهر مارس 2023، وهو قرار مجلس نقابة الصحفيين بعقد انتخابات النقيب والتجديد النصفي لأعضاء المجلس، والتي جرت في 17 مارس 2023.

وأخيرًا يُسلّط هذا القسم الضوء على الحد الأدنى للأجور، القرار الذي يعمل على تطبيقه مجلس نقابة الصحفيين الجديد، وقد كان تطبيق الحد الأدنى للأجور أحد المطالب الرئيسية للجمعية العمومية الأخيرة للصحفيين.

بعد رصد الوقائع.. المرصد يحصل على قرار بحل أزمة ارتياد الصحفيين لمترو الأنفاق

نجحت جهود مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في حل أزمة منع ارتياد الصحفيين والمصورين لمحطات الخط الثالث لمترو الأنفاق بكاميرات ومعدات التصوير الخاصة بهم، حيث تواصلت مسؤولة بشركة "أر.إيه. تي.بي ديف" للنقل كايرو، وهي الشركة المسئولة عن إدارة وتشغيل الخط الثالث للمترو مع المؤسسة لإخبارها برفع الكاميرات الرقمية والفيديو من قائمة الأغراض الممنوعة من الدخول.

وقالت مسؤولة الشركة، إن الشركة تواصلت خلال الفترة الأخيرة مع الجهات الأمنية، وجرى التنسيق والاتفاق على استثناء الكاميرات الرقمية والفيديو من قائمة الأغراض المحظورة في محطات "الخط الثالث"، وعليه فإن الشركة قامت بتغطية وإخفاء البند الخاص بالكاميرات على لافتات الأغراض المحظورة المُعلقة داخل المحطات، وأبلغت الإدارات لتعميم الأمر على كافةالعاملين في محطات "الخط الأخضر، حتى لا يتعرّض أي صحفي أو مصور يحمل كاميرته للمنع من استقلال المترو.

جاء ذلك بعد رصد مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال عام 2022، وبداية عام 2023، شكاوى عدد من الصحفيين تم منعهم دخول الخط الثالث بمترو الأنفاق، بسبب حملهم لمُعداتهم الصحفية، مثل الكاميرات الرقمية وكاميرات الفيديو.

ولا شك أن مثل هذا التضييق يؤثّر على الصحفيين وحرية تنقلهم بمواصلة هي أهم وأسرع المواصلات الموجودة في مصر، ولا يؤثر هذا القرار على الصحفيين فقط، بل يؤثر أيضًا على المواطنين الذين يحملون كاميرات معهم وبعض السياح أيضًا. لذا كان العمل على إزالة هذا القرار واحدة من أهم الآليات التي تحسن من حرية الرأي والتعبير بصورة عامة، وتحسن من بيئة العمل الصحفي والإعلامي بصورة خاصة. وتفتح مساحة أمام الصحفيين والإعلاميين في حرية الحركة والانتقال.

وفي إطار ذلك، أعدت المؤسسة تقريرًا مُوثقًا توثيقًا مباشرًا، يشمل جميع وقائع منع الصحفيين من دخول محطات الخط الثالث بمترو الأنفاق، كما تواصلت مع وضعت شركة "آر.إيه.تي.بي ديف" للنقل كايرو، المسؤولة عن إدارة وتشغيل الخط الثالث للمترو؛ التي أفادت بوجود تعليمات لدى العاملين بها بمنع حمل كاميرات تصوير داخل الخط الثالث لمترو الأنفاق، وهذا قرار الهيئة القومية للأنفاق.

وإيمانًا منها بأهمية هذه القضية، قامت المؤسسة بالتواصل مع النائب البرلماني أحمد بلال عضو مجلس النواب، وعقدت معه اجتماعًا شرحت فيه طبيعة المشكلة، وسلّمته مذكرة تتضمن الوقائع الموثقة في التقرير سالف الذكر، وقد قام النائب أحمد بلال، بالتقدم بطلب إحاطة إلى المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس المجلس، موجهًا إلى رئيس الوزراء، ووزير النقل.

كما تواصلت المؤسسة مع مجلس الوزراء عن طريق الخط الساخن، وأبلغت عن المشكلة.

وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من حملات الضغط والتواصل مع الجهات الأمنية والتشريعية والإدارية المعنية، تلقّى المرصد في يوم الخميس 13 أبريل اتصالًا من مسؤولة بشركة "آر.إيه.تي.بي ديف" للنقل كايرو، وهي الشركة المنوطة بإدارة وتشغيل الخط الثالث لمترو الأنفاق، تُفيد رفع الكاميرات الرقمية والفيديو من قائمة الأغراض الممنوعة من دخول محطات الخط الثالث.

يُعد هذا التغيير في صناعة القرار هو واحدة من المحاولات القليلة التي تنجح فيها حملة ضغط في تغيير لوائح أو إرشادات حكومية، وهو أحد المكاسب الهامة للمرصد التي تؤشر على قوته وتأثيره الواقعي في مصر.

2 - انتخابات نقابة الصحفيين تنتهي إلى فوز تيار الاستقلال

في الثامن من فبراير 2023، وجّه مجلس نقابة الصحفيين دعوة للجمعية العمومية للصحفيين للانعقاد الأول يوم الجمعة الموافق 3 مارس 2023؛ لنظر جدول أعمالها، والتصويت -حال اكتمال النصاب القانوني- بحضور نصف عدد الأعضاء، على مقعد النقيب ونصف مقاعد المجلس، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تُدعى الجمعية العمومية للانعقاد الثاني بعد أسبوعين، يوم الجمعة 17 مارس، ويبدأ التصويت عقب اكتمال النصاب القانوني بحضور ربع عدد الأعضاء.

وقد جاءت هذه الانتخابات في ظل وضع متردّي للنقابة وأوضاعها، في ظل فترة تولي النقيب ضياء رشوان لمدة 4 سنوات (دورة 2019-2021، ودورة 2021-2023)، وهو الذي تولّى مقعد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات إلى جانب موقعه النقابي، وقد شهد العمل النقابي تدهورًا ملحوظًا، أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية والمهنية لعموم الصحفيين في مصر، كما شهدت الساحة الصحفية استمرارًا للقيود على حرية الرأي والتعبير، والقبض على بعض الصحفيين لمجرد تعبيرهم عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنهم عدد لا يزالون محبوسين احتياطيًا على ذمة هذه القضايا.

وسط كل هذا وذاك، جاءت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين لتشهد تنافسية شديدة بين "تيار الاستقلال"، وهو التيار الذي ينادي باستقلال العمل النقابي عن أجهزة الدولة التنفيذية، ويعمل على توسيع

هامش حرية الصحافة، ويضع على رأس أولوياته الدفاع عن قضايا الحريات الصحفية والإعلامية، وهو تيار ليس ببعيد أيضًا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين من تحسين الأجور، وزيادة البدل.. إلخ، وبين "تيار الخدمات" وهو الذي يرى أن هناك ترابطًا بين الجهات التنفيذية ونقابة الصحفيين، ويرى أنه من مصلحة النقابة أن تكون في حالة من المصالحة مع أجهزة الدولة، ويضع هذا التيار على أولوياته الخدمات التي تمس الصحفيين بشكل مباشر مثل البدل والسلع المُخفّضة والمسابقات والجوائز.

وقد تم فتح باب الترشح للانتخابات يوم السبت الموافق 11 فبراير، وحتى الأربعاء 15 فبراير 2023، وسُمح بتلقي الطعون والتنازلات خلال الفترة من 16 إلى 20 فبراير قبل إعلان الكشوف النهائية للمرشحين، وقد أسفرت الكشوف المبدئية عن تقدم إجمالي عدد (55) مرشحًا؛ منهم (13) على مقعد النقيب، و(42) على مقاعد المجلس.

وفي يوم الثلاثاء 21 فبراير، تم إعلان القائمة النهائية للمرشحين على منصب النقيب وعضوية المجلس، لتضُم هذه القائمة عدد 11 مرشحًا على منصب النقيب، كانت المنافسة بين إثنين منهم هما: خالد ميري المرشح المحسوب على الحكومة، وخالد البلشي المرشح المحسوب على تيار الاستقلال، كما ضمّت القائمة عدد (40) مرشحًا على عضوية المجلس.

وفي اجتماع مجلس نقابة الصحفيين المُنعقد يوم الثلاثاء الموافق 7 فبراير 2023، تشكّلت اللجنة المُشرفة على الانتخابات وفقًا لقرار مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة ضياء رشوان نقيب الصحفيين، وعضوية الستة أعضاء المُستمرين في عضوية المجلس، وعشرة أعضاء بالجمعية العمومية من المُشتغلين والمُقيدين بجدول المعاشات.

وأشرف على الانتخابات لجنة قضائية، برئاسة المستشار أحمد مرسي الأمين العام للمجلس الأعلى للنيابة الإدارية، وبلغ عدد اللجان الانتخابية 23 لجنة؛ 22 منها بالقاهرة، وواحدة بالنقابة الفرعية بالإسكندرية، يحضر بكل منها مستشار من النيابة الإدارية ومعه معاون إداري.

في يوم الجمعة الموافق 3 مارس 2023، أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين، فشل انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية، الذي يشترط حضور أكثر من نصف أعضاء الجمعية العمومية بجدول المشتغلين؛ حيث حضر فقط 269 صحفيًا/صحفية بنسبة 3% فقط من الإجمالي. وقررت اللجنة تأجيل الانتخابات للانعقاد الثاني يوم الجمعة 17 مارس بحضور 25% من أعضاء الجمعية العمومية. من الصحفيين المشتغلين المسجلين والمُسددين للاشتراكات بالنقابة، والبالغ عددهم 9221 عضوًا، للسماح بإجراء الانتخابات.

في يوم الجمعة الموافق 17 مارس 2023؛ أجريت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين؛ حيث تم فتح باب التسجيل في كشوف الجمعية العمومية من الساعة العاشرة صباحًا، وقد تم مد التسجيل ساعة أخرى بعد الساعة الواحدة ظهرًا، وفي الساعة الواحدة والنصف تقريبًا، أعلن أيمن عبدالمجيد سكرتير عام نقابة الصحفيين، وعضو اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي، اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية؛ حيث وصل العدد إلى 2450 صحفيًا مشتغلًا (وهي النسبة المُقررة قانونًا في الانعقاد الثاني بحضور 25% من الأعضاء)، وبدء أعمال الجمعية العمومية، مع استكمال تسجيل الصحفيين القادمين. وقد بلغ عدد الحضور 5062 صحفيًا وصحفية من إجمالي 9221 عضوًا، وذلك بنسبة حوالي 54.9%.

ويُعتبر هذا العدد هو أكبر حضور خلال الدورات الثلاثة الماضية؛ حيث أعلنت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات عن فوز خالد البلشي (المرشح المحسوب على تيار الاستقلال) بمقعد بمنصب نقيب الصحفيين بعدد أصوات 2450 صوتًا مقابل الصحفي خالد ميري (المرشح المحسوب على الحكومة) الذي حصل على 2211 صوتًا.

كما أعلنت اللجنة عن فوز أعضاء المجلس فوق السن، كلًا من: هشام يونس بالحصول على 2094 صوتًا، وجمال عبدالرحيم بالحصول على 2074 صوتًا، وعبد الرؤوف خليفة بالحصول على 2061 صوتًا. كما أعلنت اللجنة عن فوز أعضاء المجلس تحت السن كلًا من: محمد يحيي يوسف بالحصول على 2301 صوتًا، ومحمود كامل بالحصول على 2299 صوتًا، ومحمد الجارحي بالحصول على 2015 صوتًا.

بهذه النتائج، فإن الفائزون يشكلون أغلبية من المؤسسات القومية؛ حيث حصد الفائزون من الجرائد القومية خمسة مقاعد (مقعدين لجريدة الأهرام، ومقعدين لجريدة أخبار اليوم، ومقعد لجريدة الجمهورية)، بينما كان هناك مقعدًا واحدًا من نصيب الجرائد الحزبية لصالح حزب الكرامة (جريدة الكرامة)، وأخيرًا فاز بمنصب النقيب مرشح مستقل هو رئيس تحرير موقع إليكتروني.

وبهذه النتائج، يتشكّل مجلس نقابة الصحفيين من 12 عضوًا، بالإضافة إلى نقيب الصحفيين؛ ينتمي منهم 6 أعضاء ومعهم النقيب إلى المحسوبين على تيار الاستقلال، وينتمي ثلاثة أعضاء إلى المحسوبين على الحكومة، وثلاثة أعضاء آخرين من المُحايدين.

3 - تطبيق الحد الأدنى للأجور: أهم مطالب الصحفيين في الجمعية العمومية

لا يزال تطبيق الحد الأدنى للأجور مع وجود لائحة تنظم زيادتها، حُلمًا يراود الصحفيين، يتم إحياؤه كل عامين مع الانتخابات النقابية؛ حيث يقوم المرشحون في برامجهم بالتركّيز على تطبيق الحد الأدنى للأجور، والتعهّد بالتفاوض مع رؤساء مجالس إدارات الصحف الخاصة، من أجل حصول زملائهم على الحد الأدنى للأجور المُعلن عنه حكوميًا.

ويُعد الضغط بورقة الحد الأدنى، سلاحًا ناجحًا يستخدمه المرشحون لاستقطاب الأصوات قبل الذهاب لصناديق الاقتراع، وإن كانوا لا يملكون الآلية والسُبل الواضحة للضغط على رؤساء مجالس الإدارة لتحسين رواتب الصحفيين، في ظل معاناة السواد الأعظم من الصحفيين من تدني رواتبهم.

وتعكس مطالب وأحلام الجماعة الصحفية الصورة القاتمة لدى أغلب مؤسسات القطاع الخاص في مصر، بينما تستمر تلك المطالب برفع الحد الأدنى للأجور لمواجهة الغلاء، الذي نال من من المصريين في السنوات الأخيرة.

أولاً: نظرة عامة حول قضية الأجور في مصر

في تقريرها حول الدخول في العالم عام 2022، نشرت مجلة عالم الرؤساء التنفيذيين (CEOWORLD) ، قائمة بنتائج مسح أجرته حول متوسط صافي الدخل الشهري، سواءً رواتب أو تمويلات - بعد خصم الضريبة - في جميع أنحاء العالم، ومقارنة الدخول في بعض أغنى البلدان وأفقرها، في قائمة شملت 105 دولة، وقد احتلّت مصر المركز الأخير بين الدول العربية المتواجدة في القائمة، والمركز 100 عالميًا بمتوسط راتب شهري 219 دولارًا. وهو مركز "شبه أخير"؛ حيث لم يتأخر عنها سوى فنزويلا ونيبال ونيجيريا وباكستان، ثم سريلانكا في مؤخر القائمة عالميًا، بمتوسط راتب شهري يقل عن 144 دولارًا.

وعلى المستوى المحلي، يزداد تدهور وضع العاملين بأجر في مصر كل عام مقارنة بارتفاع نسب التضخم وزيادة الأسعار (وفقًا لأحدث البيانات الرسمية)، وأصبح 7 من كل 10 عاملين لا يحصلون على أجر يبقيهم فوق خط الفقر، في حين سجّلت معدلات التضخم في مصر مستويات قياسية؛ إذ أعلن البنك المركزي أن المُعدّل السنوي للتضخم الأساسي سجّل 40.3% في فبراير 2023 مقابل 31.2% في يناير 2023.

ثانيًا: تنوع تركيبة الصحفيين وقضية الأجور

عند تسليط الرؤية العامة للأجور في مصر حول رواتب وأجور الصحفيين، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تركيبة الصحفيين في مصر تحتوي على عدد من الشرائح؛ حيث ينتمي عدد من الصحفيين إلى المؤسسات القومية، ويمكن اعتبارهم موظفين حكوميين يخضعون لتدرج الرواتب الحكومية، بينما ينتمي الآخرون إلى الصحف الخاصة، والذين يعتبرون عاملون بالقطاع الخاص، وهم الخاضعون للمجلس القومي للأجور، بينما هناك مجموعة كبيرة من المُتدربين والممارسين للمهنة دون عقود عمل قانونية، وهو ما يجعلهم من العمالة غير المنتظمة أو غير الرسمية.

1 - العاملون بالمؤسسات الصحفية القومية

يُعتبر وضع العاملين بالصحف والمؤسسات القومية أفضل كثيرًا من أقرانهم؛ وذلك بسبب أن معظم الوظائف في الحكومة ينطبق عليها مواصفات العمل اللائق: حد أدنى للأجر، عقد عمل، تأمينات وإجازات، كما تم إقرار زيادة الحد الأدنى للعاملين في القطاع الحكومي مرات عدة، آخرها في شهر أبريل 2023، حين وافقت الحكومة على مشروع قرار بشأن الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الاقتصادية، ونص مشروع القرار على أنه اعتبارًا من أول شهر إبريل سنة 2023، تُعدّل قيم الحد الأدنى لإجمالي الأجر الواردة بنص المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1627 لسنة 2019، المُعدّل بالقرارات أرقام 2421 لسنة 2019، و1455 لسنة 2021، و1325 لسنة 2022، و4017 لسنة 2022، بحيث لا يقل الحد الأدنى للأجور للموظفين والعاملين لدى أجهزة الدولة والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية عن التالي:

- يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الممتازة أو ما يعادلها إلى 10500 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية العالية أو ما يعادلها إلى 8500 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة لدرجة مدير عام أو ما يعادلها إلى 7000 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الأولي أو ما يعادلها 6500 جنيهًا شهريًا.

-يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الثانية أو ما يعادلها إلى 5500 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الثالثة أو ما يعادلها إلى 5000 جنيهًا شهريًا.
-يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الرابعة أو ما يعادلها إلى 4500 جنيهًا شهريًا.
-يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية الخامسة أو ما يعادلها إلى 4000 جنيهًا شهريًا.
-يصل الحد الأدنى للأجور بالنسبة للدرجة الوظيفية السادسة أو ما يعادلها إلى 3500 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى لإجمالي الأجر للموظف العامل من حاملي درجة الماجستير إلى مبلغ 6000 جنيهًا شهريًا.
- يصل الحد الأدنى لإجمالي الأجر للموظف العامل من حاملي درجة الدكتوراه إلى مبلغ 7000 جنيهًا شهريًا.
- ويتمتع الموظفون الحكوميون بوجود لائحة أجور موضح فيها عملية الترقيات الوظيفية وزيادة الدرجات المالية لكل موظف، وموضح فيها كافة شروط الحصول على المكافآت والبدلات والمميزات النقدية، لكل موظف مع مواعيد صرفها الدورية.

2 - العاملون في المؤسسات الصحفية الخاصة

على الجانب الآخر، يعمل لدى القطاع الخاص السواد الأعظم من الممارسين لمهنة الصحافة، ويعانون من تدهور وضعهم المالي؛ فعلى عكس الزيادات الدورية للحد الأدنى للأجور للموظفين الحكوميين، لم يتم تعديل الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص لفترات طويلة، وكان آخر قرار يتعلق بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، هو القرار الصادر عام 2022 بزيادة الحد الأدنى للأجور من 2400 إلى 2700 جنيه شهريًا، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع نص القرار مخرجًا قانونيًا للشركات للامتناع عن التطبيق، من خلال بند مُثير للجدل يستثني المنشآت المتعثرة من تطبيق الحدود الدنيا، وهو ما يترك الباب مفتوحًا نحو المؤسسات الخاصة لاستغلال هذا البند، والحصول على إعفاء شرعي من قرار تطبيق الحد الأدنى الجديد للأجور.

كما تُعاني المؤسسات الصحفية الخاصة من سيطرة رجال الأعمال الواضحة، بالتوازي مع عدم امتلاك الجهات التنفيذية لآليات واضحة لفرض سطوتها على رجال الأعمال، وهو ما يظهر في استمرار المؤسسات الخاصة في تطبيق علاوة الأجر التأميني 3% بدلاً من 7%، دون وجود أي تدخل حكومي لتعديل هذا التطبيق أو إقرار الحد الأقصى للعلاوة؛ حيث تشير الأخبار والشهادات دائمًا إلى أن رجال الأعمال لا يظهرون معارضتهم لتطبيق الحد الأدنى للأجور، لكن في الوقت نفسه يضغطون من أجل عدم تطبيق علاوة الـ7% من الأجر التأميني، والاكتفاء بـ3%.

3 - الصحفيين الممارسين للمهنة دون عقود قانونية

تزداد الأمور تعقيدًا مع الصحفيين المتدربين وغير المُعينين في المؤسسات؛ إذ يمكن اعتبارهم ضمن قوة "العمل غير الرسمي"؛ حيث يتم استغلالهم بشكل كبير، إذ أنهم يعملون بشكل غير منتظم دون عقود عمل قانونية وهو ما يحرمهم من الحصول على الحد الأدنى المعلن للأجور، وبدون أي نوع من التأمين، ولا ساعات عمل محددة أو إجازات سنوية ومرضية، وبلا فرص للتطوير والتدريب والترّقي.

تزداد الأمور تعقيدًا مع الصحفيين المتدربين وغير المُعينين في المؤسسات؛ إذ يمكن اعتبارهم ضمن قوة "العمل غير الرسمي"؛ حيث يتم استغلالهم بشكل كبير، إذ أنهم يعملون بشكل غير منتظم دون عقود عمل قانونية وهو ما يحرمهم من الحصول على الحد الأدنى المعلن للأجور، وبدون أي نوع من التأمين، ولا ساعات عمل محددة أو إجازات سنوية ومرضية، وبلا فرص للتطوير والتدريب والترّقي.

ثالثًا: الجهات المعنية وتطبيق الحد الأدنى للأجور

تطبيق الحد الأدنى للأجور، وإصدار لائحة أجور عادلة، يقع مسؤوليته المباشرة على المجلس الأعلى للإعلام، باعتباره الجهة التنظيمية الحكومية التي تمتلك الآليات للسيطرة على المؤسسات الصحفية الخاصة، وإلزامها بتطبيق الحد الأدنى ولائحة الأجور، وأول خطوة يجب على المجلس الأعلى للإعلام اتخاذها نحو هذه القضية، هي التواصل مع المجلس القومي للأجور، لتعديل الحد الأدنى بما يتناسب مع غلاء الأسعار، ثم القيام بتشكيل لجنة مُستقلة تضم ممثلين عن مُلاك الصحف ونقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، وتضم غالبيتها من العاملين بأجر في الصحف والممارسين الحقيقين للمهنة بكافة درجاتهم الوظيفية، على أن تكون مهمة هذه اللجنة إصدار لائحة عادلة للأجور تضمن للعاملين بأجر زيادة رواتبهم سنويًا وتضمن حقهم في الترقي، ويجب أن تضم اللائحة عقوبات بحق المؤسسات التي لا تطبق هذه اللائحة، ويجب أن يستخدم "الأعلى للإعلام" سُلطاته القانونية، وأحقيته في سحب تراخيص الصحف، وتطبيق العقوبات بحق المؤسسات الإعلامية في الحفاظ على استمرارية تطبيق الحد الأدنى، والالتزام بلائحة الأجور من طرف المؤسسات الصحفية والإعلامية.

كما يجب على هذه اللجنة بالتعاون مع المجلس القومي للأجور، وضع آلية مستقلة لمراجعة الحد الأدنى للأجور سنويًا، بعد عمل الدراسات اللازمة، وبعد التشاور مع أصحاب المصالح المختلفة من القطاع الخاص ومُمثلي العاملين بأجر، مع الأخذ بعين الاعتبار ربط الأجور بمعدل التضخم ومستوى الأسعار المُتغير سنويًا.

وعلى مستوى آخر، يجب على السُلطة التشريعية أن تقوم بتعديل القوانين ذات الصلة لوضع آليات تمكن الجهات الحكومية من الضغط على القطاع الخاص، لوضع لائحة أجور عادلة للصحفيين تناسب معدلات التضخم، وتوافق الزيادات المستمرة في أسعار السلع والخدمات.

وأخيرًا، على الرغم من عدم امتلاك نقابة الصحفيين لآليات شرعية واضحة للتدخّل بقوة في تطبيق الحد الأدنى للأجور، إلا أنه يقع على عاتقها بدايةً، تعديل شروط القيد بما يسمح بانضمام جميع الممارسين للمهنة بين جدرانها، مع ضرورة تمسّكها بوجودها طرفًا في العقود بين الصحفي والمؤسسة الصحفية، على أن تتضمن هذه العقود بندًا واضحًا، يضمن للصحفي حصوله على الحد الأدنى للأجور.

ويجب على النقابة أيضًا، تشكيل لجان متابعة تفتح خطوط التواصل بين النقابة والمؤسسات الصحفية، وبين النقابة ومجلس النواب والمجلس القومي للأجور، والمجلس الأعلى للإعلام لتطبيق الحد الأدنى ولائحة الأجور، على النقابة بجانب المجلس الأعلى للإعلام أن تقوم بسياسات عقابية بحق المؤسسات الصحفية التي تُجير على حقوق الصحفيين العاملين بها، مثل استخدام ورقة القيد للضغط على المؤسسات الصحفية والإعلامية، كما يجب عليها أن توحّد جهود الصحفيين نحو أي قضية تحرك الماء الجامد في قضية الأجور، وأن تكون في مقدمة أي نقاش أو خلاف يخص الأجور بين الصحفي والمؤسسات الصحفية، وأن تكون مُمثلًا رسميًا عن الصحفيين في خطوات التفاوض مع المؤسسات الصحفية، ليكون وجودها أحد الضمانات التي تُلزم المؤسسات الصحفية بتنفيذ المُتفق عليه.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org